



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبج (٦)

تتابع الآداب سلسلة الحركة الشيوعية العربية في حلقتها السادسة، بعد إسهامات: سلامة كيلة، وعبد الغفار شكر، وياسين الحاج صالح، وأحمد بهاء الدين شعبان، ونايف سلوم. وسيلي مقال الأستاذ مصطفى مجدي الجمال، في العدد القادم، إسهام د. رفعت السعيد.

الآداب

مصطفى مجدي الجمال ❖

توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية» حتى العام ١٩٦٥، تحت إشراف المؤرخ المعروف الدكتور عاصم الدسوقي. وقد صدر عن المشروع حتى الآن ستة مجلدات تضم العشرات من شهادات المناضلين، وتُعد إضافة قيّمة إلى التاريخ الشفاهي لهذه الحركة.

وقد احتوت الشهادات معلومات تفصيلية كثيرة لم ترد في دراسات سابقة، وأنارت العديد من الجوانب المعتمة. غير أن أهم ما قدمته هو استحضار الأجواء الداخلية - بل والنفسية أيضاً - بشكل يفيد كثيراً في تفهّم مدى التفتت والتراشق بالاتهامات وبواعثها.

ولا تُعتبر الشهادات الشفاهية وثيقة تاريخية مكتملة في حد ذاتها، ذلك لأنها تحتاج إلى المقارنة في ضوء العديد من الوثائق والقرائن التاريخية الأخرى. وهذا ما أكدته الشهادات المنشورة ذاتها إذ شابها بالطبع قصورُ الذاكرة البشرية، والنزعة التبريرية، وروح التحزب، وإصدار الأحكام على الماضي انطلاقاً من معطيات حاضر يُبعد عشرات السنين. ناهيك بالطبع عن كون الشهادات المنشورة لا تشمل جميع الفئات والمستويات التنظيمية.

غلو!

تُقابلنا واقعة طريفة وردت في شهادة جنقيف سيداروس التي طُوبت بتقديم نقد ذاتي لأنها أعطت صابونةً لزميلتها في الزنزانة ماري بايادوبلو المنتمة إلى فصيل شيوعي آخر (مجلد ٢، ص ١٤)! وعلى عكس هذه الصورة الكاريكاتورية الشديدة التكتيف، تجيء الرواية التراجمية في شهادة ثريا حبشي التي كانت منتمة إلى تنظيم غير الذي ينتمي إليه زوجها، إذ طلبت منها مسؤولتها أوديت حزان تجنيد زوجها في التنظيم، ولما

رؤية ماركسي الحلقة المتوسطة في مصر لانقساماتهم ترك التيار الماركسي بصمات واضحة على الحياة الفكرية والسياسية في مصر، وبدرجة أكبر كثيراً من إنجازاته التنظيمية. ولعل الانقسام والتشظى هما من أهم السمات الواضحة في هذا الصدد، وهي سمة بلغت ذروتها في الحلقة الثانية من تاريخ الحركة الشيوعية التي بدأت أواخر الثلاثينات من القرن الماضي وانتهت في منتصف الستينيات مع حل تنظيمات الحركة لنفسها كي تتوحد في «الحزب الثوري الواحد» للناصرية. وقد استمرت هذه النزعة الانقسامية في الحلقة الثالثة التي بدأت في السبعينيات، وإن لم تصل حد التشظى والتلاشي الذي بلغته الحلقة التاريخية السابقة عليها.

ومن الأمور اللافتة للنظر أن هذا التيار ذاته كان أكثر روافد الحركة الوطنية المصرية اهتماماً بالتاريخ لنفسه، مع أن ثمة تيارات أخرى عرض منه بكثير. ويمكن تفسير هذا بأن التيار الشيوعي على وعي شديد بالتاريخ وعلمه، وقد امتلك كوكبة من المثقفين بدرجة أعلى نسبياً من أي تيار آخر. ولعل شعور المنضوين إلى هذا التيار بالغين الكبير الواقع عليهم، والهادف إلى تشويه نضالاتهم أو طمسها في الكتابات التاريخية والسياسية والدعائية، هو ما يجعلهم أكثر من غيرهم احتياجاً إلى تسجيل تاريخهم بأيديهم. ولكن يظل هناك عامل آخر، وثيق الصلة بالموضوع الذي نتحدث عنه هنا، ألا وهو التاريخ الحافل بالانقسامات، والذي يزيد من حرص جميع الأطراف على تبرئة الذات والرد على اتهامات الرفاق.

«جديد» الشفاهي

يتبنى «مركز البحوث العربية والأفريقية» بالقاهرة منذ عقد من السنين مشروعاً طموحاً في هذا الصدد بالتعاون مع «لجنة

❖ - باحث في مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.

فشلت في هذا قيل لها: «يجوز أنه ليس خائناً، لكن طالما أنه مصرّ على المضي مع هؤلاء الناس فإنه في النهاية سيخون.» وفي النهاية حينما فشلوا في إجبارها على طلب الطلاق من زوجها قاموا بتنحيها، جانباً (ج ١، ص ١١٦).

وقد أورد أصحابُ الشهادات مبرراتٍ لهذا الانقسام مترابطةً ومتداخلةً ومتراصةً لا يجوز الفصلُ بينها إلا لضرورات التحليل. وهذا ما سنحاول عرضهُ والتعليق عليه.

«التركيب الطبقي»

يقول يوسف ماضي (ج ٦، ص ٢٧٦) إن كل تنظيم كانت تقوده مجموعة من المثقفين، وقواعدهُ مكونةٌ أساساً من الطلبة، وإنّ التنظيمات التي تمكّنت من ضمّ عدد من قيادات العمّال «لم يتم إعدادهم ككادر مسلّحٍ بالنظرية الماركسية لديهم القدرة لبناء حزب الطبقة العاملة.»

ويقول علي نجيب إنّه كثيراً ما كانت «تظهر أفكار المثقفين شديدة التنوع ومحكمة الاختلاف حول قضية ثانوية تتحول إلى انقسام» (ج ٦، ص ٢٢١)

ويضيف المناضل العمّالي سيّد ندا أنّ الحركة لم يكن يوجد فيها العدد الكافي «ممن يتكوّن بالصراع الطبقي؛ وإنّ وجد بعضُ العمّال، فإنهم لم يؤسّسوا نظرياً بالقدر الكافي الذي يمنعهم من الانحراف.» وأرجع تبوؤ بعض العمّال لمناصب قيادية في بعض التنظيمات إلى عنصر اللاتينية قبل أي شيء آخر (ج ٢، ص ٤٩).

ويؤكّد إسماعيل عبد الحكيم، الناشر المعروف، المعنى نفسه، ويضيف أنّ الحركة «لم تقترب من الفلاحين.» وإنّ أرجع هذا إلى الضربات الأمنية المتلاحقة (ج ٦، ص ٧١).

أما الأديب رمسيس لبيب فيرجع جزءاً من الانقسامية إلى تاريخ القهر الطويل الذي جعل المثقفين «يتصفون بدرجة عالية من الذاتية» (ج ٣، ص ١١٦).

ورغم اعتراف المفكر الكبير سمير أمين بهذا الواقع الطبقي لعضوية الحركة الشيوعية، فإنه لم يحاول تفسير أثره بالميل الانقسامية، واكتفى بالقول «إنّ المثقف يميل بطبيعته إلى الاهتمام بالأبعاد الفلسفية والحضارية للمشروع الشيوعي» (ج ٦، ص ١١٧).

وفي ظلّنا أنّ هذه التفسيرات المبنية على الطبيعة الطبقيّة أقرب إلى «التبرير القدرى»، وقد تفيد أكثر في تفهّم انعزالية الحركة

عن الطبقات الشعبية، ولكنها لا تكفي لفهم الظاهرة الانقسامية. ذلك أنّ المثقفين وعناصر البرجوازية الصغيرة كانوا أيضاً في قيادة العديد من التيارات الوطنية الأخرى، دون أن تُعرف تلك الأخيرة ذلك المستوى العالي من الممارسات الانقسامية.

ويرى كاتب هذه السطور أنّ ثمة تنظيمات نجحت بالفعل في التماس الحقيقي مع الحركة العمالية ولعبت دوراً مهماً في التنظيم النقابي (خاصةً حزب العمّال والفلاحين)، كما نجح تنظيم «حدثو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) في القيام باختراقات محدودة للريف. إلا أنّ هذا لم يتناسب مطلقاً مع ما اتّبعته هذه التنظيمات لنفسها كأحزاب للطبقة العاملة.

وتبقى هناك أسئلة لم يُجَب عنها بعد، مثل:

- لماذا لم تنجح التربية النظرية في تغيير ذاتية المثقفين؟ أم أنّ سمات الذاتية والفردية واللجاج والمحاكاة والتهوؤ بالفكرة الواحدة قد باتت مثل التضاريس التي تصمد في وجه كل عوامل التغيير النفسي أولاً؟

- ومن الناحية المقابلة، هل يكفي القصورُ النظري لتفسير عدم نجاح الكوادر العمالية في فرض قبضتهم على التنظيم؟ أم أنّ الغلبة كانت لعوامل الإفساد التي حوّلتهم أيضاً إلى السطحية والتصلّب والمزاج التشاجري التخويني، في ظلّ وعي سطحي بالنظرية والواقع واعتداد مريض بالرأي في أن؟

«مركزية» الديمقراطية

يقول مارسيل تشيريزي، وهو أحد اليهود الثلاثة مؤسّسي التنظيمات الرئيسية في أوائل الأربعينيات، إنّ اللجنة المركزية لتنظيم «حدثو» (وهو غير تنظيمه) كانت «تغيّر تركيب أعضائها باستمرار عن طريق الفصل والانتخاب الذاتي... أما الكادر والقاعدة فكانا على جهل تامّ بكل هذه التغييرات، والشيء الوحيد الذي كان يصل إليهما هو صدى الخلافات والصراعات في اللجنة المركزية» التي لم يكن لها «أي اتصال فعّال وحقيقي مع القاعدة ولم تُسمع بقيام نقاش داخلي بل ورفّضت حتى انعقاد مؤتمر أو كونفرنس محدود» (ج ١، ص ٣٣)!

غير أنّ رمسيس لبيب يؤكّد أنّ «كلّ التنظيمات بلا استثناء قامت في بنائها التنظيمي على المركزية وليس المركزية الديمقراطية، ولم توجد في أيّ تنظيم آلية لتغيير القيادات أو السياسات، الأمر الذي كان يدفع في كثير من الأحيان إلى الانقسام» (ج ٣، ص ١١٧).



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمزاج (٦)

يقول سعيد مصطفى إن المنظمات فهمت الماركسية «على أنها فكر لا يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه. الماركسية فهمت على أنها آخر كلمة» (ج ٣، ص ١٦٥). ويؤكد السوسيولوجي أحمد القصير أن «الوعي النظري اتسم بالضعف عند الجميع. ومن الخطأ القول بأن هذا التنظيم تميز بالفعل الجماهيري، وإن التنظيم الآخر تميز بالعمق النظري». ويفسر هذا الضعف تفسيراً لافتاً بقوله «إن ظروف القهر من جانب السلطة لم تتح لأحد أن يلتقط أنفاسه» (ج ٥، ص ٢٨).

ويُربط سمير أمين بين هذه الروح النصية الجامدة وبين ما سبق ذكره عن «مبدأ الاحتكار العقائدي». ويقول في عبارة صافية «إن الفهم العقائدي السائد في الحركة الشيوعية المصرية لم يُنح مساحاً لقبول التنوع. فالاختلاف كان يُنسب دائماً إلى انحراف يميني أو يساري، وفي ظل تعدد المنظمات الشيوعية المصرية التي زعم كل منها أنها تمثل الحزب الحقيقي القائم على أساس العقيدة الصحيحة» (ج ٦، ص ١٢٩).

وأسهمت الاختلافات حول طبيعة المرحلة الثورية وطبيعة السلطة وأساليب العمل والتنظيم في تعميق الانقسامات، وأصبحت المعول الرئيس لها. حتى ليقول الفنان عدلي برسوم في عبارة مؤسسية: «ضاعت سنوات العمر في مناقشة: ثورة أم ثورتان؟ كما لو كان من طبائع الأمور أن تُطل بين الحين والآخر خلافات نظرية طويلة الأمد ليبقى الانقسام طويلاً» (ج ١، ص ١٢٧).

ومع هذا ينبهنا سمير أمين في شهادته إلى عدم الاستهتار بكون التناقض بين البعد الوطني والأبعاد الاجتماعية والفكرية مصدراً موضوعياً للالتباس والانقسام.

وإذا كانت التبعية أو المرجعية الفكرية لمركز أممي واحد هي من أهم أسباب شيوع النصية، فمن المثير أن الشيوعيين المصريين لم يُنعموا أصلاً - بسبب انقسامهم وأسباب أخرى - بالانضمام إلى هذه الأممية. ولعل هذا هو ما دفع الناشر محمد الجندي إلى استنتاج أن عدم الاعتراف الأممي، «أي عدم الارتباط بمركز دولي واحد وعدم وجود مرجعية واحدة»، هو من أسباب «نشأة الحركة منقسمة واستمرارها كذلك» (ج ٢، ص ١٩٠).

ومما زاد من فداحة النصية والتراشق والتباعد بين أصحاب التحليلات المختلفة تلك التطورات والتقلبات الكبرى التي مرت بها مصر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أنتجت تحليلات قلقة وشديدة التباين. فقد طلب القادة الغوث من النصوص لدعم مواقف اتخذوها قبلاً ومع سبق الإصرار! ولعل هذا يفسر تلك

ويضيف محمود عزمي، الكاتب في الشؤون الاستراتيجية، «أن الخط السياسي كان يفرض دون أن يؤخذ رأي الناس فيه... وكان هناك قمع معنوي للآراء المضادة» (ج ٥، ص ١٨٥).

ويعمم سمير أمين هذا القول باعتباره السمة السائدة لأحزاب الأممية الثالثة التي «لم تدرك ضرورة رفض مبدأ الاحتكار العقائدي». وأوضح أن بعض الممارسات الديمقراطية التي تمت بالفعل «لم تتجاوز الحدود البرغماتية في أفضل الظروف» (ج ٦، ص ١١٩).

إلا أن هذا يُقلنا إلى تفسير آخر للمفكر الكبير محمود أمين العالم، يُربط غياب الديمقراطية الداخلية بالطبيعة السرية للتنظيمات إذ يقول: «إن وجود الديمقراطية في الأحزاب الشيوعية السرية عملية صعبة، وخاصة في إطار أحزاب ليست جماهيرية، وليس لديها مشروع اقتصادي - اجتماعي - ثقافي شامل وواضح ومحدد ومرتجَم إلى خطط عمل» (ج ٥، ص ١٧١).

وهنا يثور التساؤل عن مدى استيعاب القيادات الشيوعية للمركزية الديمقراطية وإخلاصها لها، أم أن هذه النظرية في التنظيم تنزع بالضرورة - أو عملياً - إلى مركزية / فردية متطرفة في ضوء العوامل الإنسانية والطبقية والنضالية؟ وهل يُمكن فصل هيمنة المثقفين - والقيادات اليهودية في بعض التفسيات - عن غياب الديمقراطية الداخلية خشية أن يفقدوا القبضة التنظيمية، فتقع الحركة من ثم في ما يعتبرونه أخطاءً وانحرافات؟

وبماذا نفسر أن تنظيمات وطنية أخرى كانت سرية وغير ديمقراطية، ومع هذا لم تُعرف هذا المزاج الانقسامي العنيف؟ في الحقيقة أن السرية ربما أفادت في تحقيق شيء من الحماية والانضباط للمنظمات، لكن غياب الديمقراطية الداخلية كان كفيلاً بتحقيق الانفراط. والغريب أن مناسبات ممارسة الديمقراطية، من نشرات للصراع الفكري أو مؤتمرات داخلية، كانت هي نفسها مقدمات للانقسام القادم!

النصية/السلفية

ويتبين من الشهادات كيف أن النزعة النصية/السلفية مثلت قصوراً واضحاً، خاصة في ظل عدم وضع هذه النصوص في سياقاتها التاريخية من أجل التفرقة الضرورية بين ما هو قومي وما هو أممي، وبين النظرية والنموذج. فشاعت عبادة النصوص وهيمنة المُفسرين، وتعددت المذاهب، ومن ثم شاب العقم الطروحات والبدائل.

التقلبات المدهشة في المواقف من ثورة يوليو، دون إيلاء كبير اهتمام لبناء هذه المواقف على المعرفة بكل تناقضات الواقع والمرحلة وموازين القوى.

الأجانب واليهود

يتساءل بدر رضوان، وله كلُّ الحق، عن الثلاثة الذين أنشأوا ثلاثة تنظيمات في وقت واحد أوائل الأربعينيات، ويقصد: هليل شوارتز، ومارسيل إسرائيلي أو تشيريزي، وهنري كوريل. فيقول: «كانوا من الأجانب واليهود، فلماذا لم يتفقوا - وهم قرييون من بعضهم ثقافة وهوية وجنسية - على إنشاء منظمة واحدة، على أن يكون الصراع الفكري سبيل توحد آرائهم في داخل المنظمة الواحدة؟» (ج ٦، ص ٨٥). غير أن الأمر لا يمكن أن يقف عند هذا التبسيط، خاصة في ضوء حديث محمود أمين العالم عن امتلاك الأجانب للوعي النظري وترجمتهم للكتب السوفيتية.

ويقول إسماعيل عبد الحكم إن الطابع الانقسامى للحركة «جاء نتيجة نشأتها على يد الأجانب، وبالتالي ليست مبرأة من التدخلات الأجنبية» (ج ٦، ص ٧٠).

ونقلنا القائد العمالي شحاتة عبد الحليم إلى مستوى آخر من الريبة حينما يتحدث صراحة عن دور لإسرائيل في تعميق الانقسام (ج ٤، ص ١٧٧). ويقترب الأديب شريف حتاتة من هذه الرؤية حين يقول: «ربما حاولت الحركة الصهيونية أن تلعب دوراً داخل الحركة الشيوعية كما كانت تلعب المباحث داخل الحركة اليسارية - وقد كانت المباحث تتعامل مع الصهيونية» (ج ٣، ص ١٨٠).

غير أن عدداً من الشهادات قد تناول ما اعتبَره دوراً خاصاً لهنري كوريل. وهكذا يتهمه نبيل قرنفل، مثلاً، بالمطالبة بحق تقرير المصير للمستوطنين اليهود، ومعاداته لرابطة مكافحة الصهيونية خوفاً من تحول الهجوم على الصهيونية إلى معاداة للسامية، ونصح للشباب اليهودي المهاجر بالذهاب إلى إسرائيل للقيام بدور ثوري هناك (ج ٤، ص ٢٤٣)!

لكن الكاتب بهيج نصار يحذر من «تضخيم دور اليهود في الصراعات التي قامت بين الشطايا التي خرجت من قلب حدتو نفسها... حتى أصبح الخلاف بين هنري وشوارتز ومارسيل حول تمصير الحركة هو القضية الأولى» (ج ٤، ص ٧٧). ويميل محمد الجندي إلى اعتبار دور الأجانب طبيعياً في ضوء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وضعف قبضة الدولة تجاههم، وبسبب موقف اليهود ضد الفاشية. ومن ثم يحصر

أسباب الانقسامية في «الصراع بين تيارين: ثوري توحيدي، وانتهازي انقسامى» (ج ٢، ص ١٧٤).

إلا أن هناك شبهة إجماع في الشهادات على أنه كان يتوجب على القيادات الأجنبية واليهودية أن تتنحى في فترة معينة. ومع هذا يعترف سعد الطويل بأن موقف حزب «الراية» من اليهود كان «عنصرياً شوفينياً» (ج ١، ص ٧٠). ويقول إسماعيل عبد الحكم: «لم يكن يهمننا وجود أربعة من اليهود داخل التنظيم [الموحد]، لكن عندما قيل لنا إنهم سوف يسلمون [القيادة] كانت مسألة مثيرة للسخرية» (ج ٦، ص ٥٠).

هنا، نود أن نثير بعض النقاش مع نظرية المؤامرة، فنتساءل عن مدى وجهة الاستبعاد الكلي لاحتمال رفض اليهود للتنحى بسبب حرص القيادات على الاحتفاظ بحقوق «المؤسسين». غير أن الدهش، في المقابل، أن تغيب عن أولئك النابهين من الأجانب والمتصرين صعوبة استمرارهم في قيادة فصيل وطني في بلد يُموج بالنضال ضد الأجنبي. أم أنهم كانوا يتصورون حدوث تحول كبير في القيم المجتمعية السائدة يصعب توقعه قبل إنجاز الثورة الديمقراطية وتحول ثقافي جذري؟

من شبه المؤكد - حسب الشهادات - أن القيادات الأجنبية كانت موضوعاً ودافعاً للانقسام. وهي أيضاً سعت إلى وحدات اندماجية مبتسرة، وكذلك لعبت دوراً في تفكيك هذه الوحدات.

وتبقى في النهاية ملاحظة أنه من غير الدقيق التعامل مع الأجانب واليهود على مستوى واحد: فمنهم من تمصر، ومنهم من ترك الوطن بسهولة فائقة، ومنهم من أبعده عن الوطن قسراً وظل مرتبطاً به. كما أنهم لم يكونوا شيئاً واحداً: فمنهم العامل والمدرس والمرابي. ثم نتساءل عن المنظومة القيمية التي كان هؤلاء يريدون إشاعتها في مصر: فهل كانوا على دراية واستيعاب عميقين لحقائق الثقافة الوطنية؟ أم كانوا يتصورون أن القيم الطبقية والهوية الأممية تكفي؟ وهل تصلح هذه لكل المراحل؟ ألم تُحدث فروقاً ثقافية حتى مع أقرب الدوائر الحزبية؟

عوامل إضافية

حفلت الشهادات بذكر العديد من العوامل الأخرى التي احتلت مرتبة ثانوية في تفسير النوازع الانقسامية. ومن هذه العوامل: الاختراقات البوليسية، والريبة التي تلي كل ضربة بوليسية، فضلاً عن سنوات الاعتقال الطويلة بثقلها اللانسانى على أعصاب المناضلين وعواطفهم. كما أن غياب القيادات وراء القضبان كان يفرخ، هو الآخر، أجواء انقسامية داخل السجن وخارجه.



الحركة الشيوعية العربية: الواقع والمرتبعا (٦)

الحركة وعوّق أدوارها المفترضة وحطم حتى بنيتها المنقسمة. ويلاحظ أنّ هذا النزوع الانقسامي كان يزداد في فترات جَزْر الحركة الجماهيرية. وقد كانت الانقسامات تنظيمية أو حلقية في جوهرها، وإن اكتست بصبغة سياسية زاعقة.

ولا نعتقد بالطبع أنّ العوامل المذكورة الدافعة إلى الانقسام متساوية الأهمية، وهي أيضاً قد تغدّى بعضها من بعض، ولا يُمكن الفصل بينها بحال من الأحوال. فالأحزاب المركزية الأوامرية (رغم الادعاء بالمركزية الديمقراطية)، والمدفوعة إلى العمل السري، وذات النشأة الخاصة المذكورة، وذات الكهنوت النظري، والملاحقة من البوليس السياسي، والمعزولة عن جماهير تدعى هي التعبير عنها، والمحاكية والمقدّسة للنموذج السوفييتي، والمرتبكة أمام التقلبات الدولية والإقليمية والوطنية على مختلف الصعد... هذه الأحزاب مصيرها الحتمي هو التخبُّط في أزمة وجودية عنيفة، لا يعدو الانقسام أن يكون أحد ملامحها فحسب.

وفي هذا الصدد تتحمّل القيادات الحزبية المسؤولية الكبرى عن شيوع التشرذم، في حين يُفترض أن تكون الأكثر وعياً وانتماءً واستعداداً للتضحية والإيثار. فارجع للقيادة، تربّت يدك!

القاهرة

ويشير البعض إلى عدم رسوخ الثقافة الديمقراطية في المجتمع. ويتحدث آخرون عن آليات الاستعلاء، ممثلة في «نظرية النمو الذاتي» ومقولة «لا شيوعية خارج الحزب» وتلطخ سمعة الآخر، فضلاً عن ممارسة الإيهام بالقوة وعدم الحاجة إلى الاتحاد مع آخرين.

غير أنّ التفسير الأشدّ لفتناً للنظر هو القائل بأنّ الوحدات الاندماجية غير المبدئية كانت تستهدف أساساً القضاء على الآخر والسطو على كوادره، أي أنّها كانت تتم بروح انقسامية وتنتهي إلى المزيد من الانقسامات! انظر مثلاً «سامي عجيب» وهو يقول: «... لقد كانت وحدة فوقية سهلت الانقسام... كما أنّها كشفت كل كوادرات المنظمات جميعاً (السري منها والعلني) وأصبحت كل إمكانات وقوات وكوادرات الحزب معروفة للمباحث العامة» (ج ٥، ص ٧٧).

كلمة أخيرة

يُمكن القول إنّ انقسامات الحركة الشيوعية قد فاقت من الناحية الكمية أي انقسامات عرفها تياراً وطنياً آخر. كما صاحب هذه الانقسامات مناخٌ صاحب من الاتهامات، أنّك

ملفات الأعداد القادمة من الآداب:

- الشباب العربي والمشاركة السياسية (II): سورية (ملف من إعداد: ياسين الحاج صالح).
- هشام شرابي بعد عام على رحيله (ملف من إعداد الآداب ومركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون).
- أدب الأطفال والأحداث في الوطن العربي.

ادعم الآداب، اشتراكاً وتبرعاً، كي يبقى صوتك القومي اليساري الحديثُ عالياً!